بسم الله الرحمن الرحيم

- مذهب العلماء من أهل السنة في الألفاظ المشكلة الواردة في الكتاب والسنة مما ظاهره الاتصاف بالحدوث والتغير كقوله ﷺ «ينزل ربنا كل ليلة»
- **الجزم بالتنزيه والتقديس، واعتقاد عدم إرادة الظواهر المفضية للحدوث والتشبيه،** أي: صرف اللفظ عن حقيقتة اللغوية، كصرف النزول عن ظاهره وهو الانتقال والحركات، وصرف اليد عن كونها جارحة ويسمى عند المتكلمين تأويلاً إجمالياً.
- **وهذا الظاهر منفي باتفاق أهل السنة،** قال القاضي عياض في مشارق الأنوار: اتفق المسلمون أهل السنة والجماعة، أن اليد هنا ليست بجارحة ولا جسم ولا صورة ونزهوا الله تعالى عن ذلك.ا.هـ
- **ثم بعد ذلك لهم طريقان إما التفويض وإما التأويل.**
- **التفويض: مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين،**

والتأويل: مذهب جماعات من السلف وأكثر المتكلمين.

قال النووي: في شرح صحيح مسلم عند حديث النزول: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان، ومختصرهما: أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على مايليق بالله تعالى وأن ظاهرها

المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق،

والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على مايليق بها بحسب مواطنها.

- **والتفويض: الوقوف على التنزيه دون زيادة، كصرف النزول عن الحركة والانتقال، واليد عن كونها جارحة، وتفويض علم ذلك.**

أو: إثباتها صفات، مع صرف اللفظ عن ظاهره المفضـي للحدوث والتشبيه، أي عن حقيقتة اللغوية، وهي الانتقال والحركات، كإسناد النزول إلى الله مع التنزيه عن الحركة والانتقال وتفويض العلم إلى الله، وإثبات اليد صفة ليست بجارحة، وهذا هو الظاهر الذي أثبته بعض من فوض، وذلك بإجراء الإسناد على حقيقته، أي: الحقيقة العقلية، فلا تناقض بين من نفى الظاهر ومن أثبته من أهل التفويض كما توهم ابن تيمية.

قال القاضي عياض في مشارق الأنوار: اتفق المسلمون أهل السنة والجماعة، أن اليد هنا ليست بجارحة ولا جسم ولا صورة ونزهوا الله تعالى عن ذلك، إذ هي صفات المحدثين، وأثبتوا ما جاء من ذلك إلى الله تعالى وآمنوا به ولم ينفوه،

وذهب كثير من السلف إلى الوقوف هنا ولا يزيدون، ويسلمون ويكلون علم ذلك إلى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام وكذلك قالوا في كل ماجاء من مثله من المتشابه،

وذهب كثير من أئمة المحققين من المتكلمين منهم، إلى أنها صفات علمت من جهة الشــرع، فأثبتوها صفات زائدة على الصفات التي يقتضيها العقل، من العلم والقدرة والإرادة والحياة ولم يتأولوها ووقفوا هنا. ا.هـ

- **والتأويل على ما يقتضيه لسان العرب ويفهم في مخاطباتهم: إما بالاستعارة كاستعارة النزول للإقبال على الداعين بالإجابة، واليد للنعمة والقدرة، وهو: مجاز لغوي، وإما بالتجوز في الإسناد، كإسناد النزول إلى الأمر وهو: مجاز عقلي.**

قال النووي في شرح صحيح مسلم عند حديث النزول: تأولوا هذا الحديث تأويلين:أحدهما تأويل مالك بن أنس وغيره معناه تنزل رحمته وأمره وملائكته كما يقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره، والثاني أنه على الاستعارة ومعناه الاقبال على الداعين بالاجابة واللطف.

- قال ابن حجر الهيتمي في المنهاج القويم عن التأويل: **وهي طريقة الخلف، وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى.**

وقال عن التفويض: **وهي طريقة السلف، وآثروها لخلو زمانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها.**

- **من ترقى إلى درجة فهم كلام العرب وطريق استعاراتها وكناياتها، فالأكمل بحاله التأويل، وإلا فالتفويض مع الجزم بالتنزيه والتقديس.**

قال العلائي في الفتاوى: وإن ترقى إلى درجة فهم كلام العرب وطريق استعاراتها وكناياتها، وأمكنه تنزيل تلك الألفاظ بالتأويل على مجاري كلامهم، أو أخذ ذلك من أئمة أهل الأصول القائمين بفهم ذلك وتحقيق تأويله، فهو الأكمل بحاله، ومتى لم يتأهل لذلك فالأولى له أن يفوض علم المراد بهذه الألفاظ الموهمة إلى الله سبحانه، ويقطع بأن ظواهرها غير مرادة عملاً بالآية القاطعة في ذلك وهي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهذا كله في غير صفات الله تعالى الذاتية الأزلية التي اتفق أهل السنة على إثباتها له سبحانه، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، فإن معانيها ثابتة له سبحانه، وهي قديمة أزلية لا تتبدل ولا تشبه صفات المخلوقين.

- **التفويض لا ينافي تدبر القرآن وعقله وفهمه،** كما توهم ابن تيمية، وتحقيق ذلك أن نصوص الصفات المشكلة من باب الكناية، وهي: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، فإن أريد معناه فحقيقة، وإلا فمجاز من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، فاستعماله في المعنى الموضوع له للانتقال منه إلى لازمه، كقولك كثير الرماد، تريد به الكرم، لأن من لازم كثرة الرماد الكرم، فإن لم ترد المعنى كأن لم يكن هناك رماد أصلاً، كما في الكرم بغير مطبوخ، فمجاز.
- **فالكناية أسلوب عربي يفهم منه لازم المعنى، وإن استحال المعنى الموضوع له،** ومنه قوله ﷺ «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له» كناية عن قرب استجابة الدعاء في هذا الوقت أكثر من غيره، وهذا القدر كاف في فهم الحديث والعمل به وهو المراد، ولا يؤثر في فهم الحديث تفويض علم معنى النزول.

أقوال العلماء في أن التفويض والتأويل طريقان لأهل السنة

- **قال ابن عبدالبر في التمهيد**: والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون ينزل ربنا كما قال رسول الله ﷺ ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة،

وقد قال قوم من أهل الأثر أيضاً أنه ينزل أمره، وتنزل رحمته ... وقد روى محمد بن علي الجبلي وكان من ثقات المسلمين بالقيروان قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر، قال: حدثنا مطرف عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث " إن الله ينزل في الليل إلى السما الدنيا" فقال مالك: يتنزل أمره، وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك رحمه الله على معنى أنه تتنزل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة، وذلك من أمره أي أكثر مايكون ذلك في ذلك الوقت، والله أعلم، ولذلك ماجاء فيه الترغيب في الدعاء. اهـ

- **قال البيهقي في الاعتقاد**: منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه،

ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد.

- **قال أبو المعالي الجويني في العقيدة النظامية**: وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، وأجروها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب أهل اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول ﷺ

وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقلاً: اتباع سلف الأمة.

- **قال القاضي عياض في مشارق الأنوار**: اتفق المسلمون أهل السنة والجماعة، أن اليد هنا ليست بجارحة ولا جسم ولا صورة ونزهوا الله تعالى عن ذلك، إذ هي صفات المحدثين، وأثبتوا ما جاء من ذلك إلى الله تعالى وآمنوا به ولم ينفوه،

وذهب كثير من السلف إلى الوقوف هنا ولا يزيدون، ويسلمون ويكلون علم ذلك إلى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام وكذلك قالوا في كل ماجاء من مثله من المتشابه.

وذهب كثير من أئمة المحققين من المتكلمين منهم، إلى أنها صفات علمت من جهة الشرع، فأثبتوها صفات زائدة على الصفات التي يقتضيها العقل، من العلم والقدرة والإرادة والحياة ولم يتأولوها ووقفوا هنا،

وذهب آخرون منهم إلى تأويلها على مقتضى اللغة التي أرسل بها صاحب الشرع ﷺ كما قال تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ فتأولوا اليد على القدرة، وعلى المنة، وعلى النعمة، والقوة، والملك، والسلطان، والحفظ، والوقاية، والطاعة، والجماعة، بحسب مايليق تأويلها بالموضع الذي أتت به، وكذلك تأولوا غيرها من الألفاظ المشكلة، ولكل قول من ذلك سلف وقدوة، ووجه وحجة، ولا تخالف بينهم في ذلك إلا من جهة الوقوف أو البيان، وهو متفقون على الأصل الذي قدمناه من التنزيه والتسبيح لمن ليس كمثله شيء.

- **قال النووي في شرح صحيح مسلم عند حديث النزول**: هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان، ومختصرهما: أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين أنه يؤمن بأنها حق على مايليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على مايليق بها بحسب مواطنها فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما تأويل مالك بن أنس وغيره معناه تنزل رحمته وأمره وملائكته كما يقال فعل السلطان كذا إذا فعله أتباعه بأمره، والثاني أنه على الاستعارة ومعناه الاقبال على الداعين بالاجابة واللطف.

وقال في المجموع في بيان مذهب السلف: وحاصله أن يقال: لانعلم المراد بهذا، ولكن نؤمن به مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد، وله معنى يليق بالله تعالى.

- **قال ابن دقيق العيد في عقيدته**: وكذلك نقول في الألفاظ المشكلة الواردة في الكتاب والسنة تنزه الله عما لا يليق بجلاله، ونؤمن بأنها حق وصدق على الوجه الذي أراد حصوله ورسوله،

من أول شيئا منها فإن كان تأويله قريباً على ما يقتضيه لسان العرب ويفهم في مخاطباتهم لم ننكره عليه ولم نبدعه، وإن كان تأويلاً بعيداً توقفنا عن قبوله واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه والتصديق به على الوجه الذي أريد مع التنزيه،

وما كان معناه من صفة الألفاظ ظاهراً مفهوماً في تخاطب العرب قلنا به من غير توقف، كما في قوله تعالى ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ﴾ فنحمله على حق الله وما يجب له، أو على قريب من هذا المعنى، ولا نتوقف فيه، وكذلك قوله عليه السلام: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن» نحمله على أن إرادات القلب واعتقاداته متصرفة بقدرة الله تعالى وما يوقعه في القلوب، وهكذا سائر الأمور الظاهرة المعنى المفهوم عند سامعيها ممن يفهم كلام العرب.

- **قال العلائي الفتاوى**: بل الواجب عليه أن يعتقد أن ظواهر هذه الألفاظ الموهمة للجوارح كاليد والقدم والرجل ونحو ذلك، أو لصفات المحدثين كالاستواء والإتيان والضحك وما أشبه ذلك، كلها غير مرادة بهذه الألفاظ، وأن لها معاني يليق بكمال الله تعالى الذي ليس كمثله شيء، ويفوض علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه، ولا يزيد على ذلك، فهذه الطريقة أسلم لأمثال هذا.

وإن ترقى إلى درجة فهم كلام العرب وطريق استعاراتها وكناياتها، وأمكنه تنزيل تلك الألفاظ بالتأويل على مجاري كلامهم، أو أخذ ذلك من أئمة أهل الأصول القائمين بفهم ذلك وتحقيق تأويله، فهو الأكمل بحاله.

ومتى لم يتأهل لذلك فالأولى له أن يفوض علم المراد بهذه الألفاظ الموهمة إلى الله سبحانه، ويقطع بأن ظواهرها غير مرادة عملاً بالآية القاطعة في ذلك وهي قوله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾

وهذا كله في غير صفات الله تعالى الذاتية الأزلية التي اتفق أهل السنة على إثباتها له سبحانه، وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، فإن معانيها ثابتة له سبحانه، وهي قديمة أزلية لا تتبدل ولا تشبه صفات المخلوقين.

- **قال تاج الدين السبكي في طبقاته**: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه، أو تؤول؟ والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف، وهو اختيار الإمام في الرسالة

النظامية وفي مواضع من كلامه، فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في هذا، ولا في مقابله، فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل أو التفويض.

- **قال بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع**: وماورد فيهما من المشكل مما ظاهره الاتصاف بالحدوث والتغير كقوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ ﴾ وقوله ﷺ «ينزل ربنا كل ليلة» فإنا ننزه عند سماعه عما لا يليق به، وللعلماء فيه مذهبان مشهوران فمنهم من يفوض علمه إلى الله تعالى ويسكت عن التأويل، بشرط الجزم بالتنزيه والتقديس، واعتقاد عدم إرادة الظواهر المفضية للحدوث والتشبيه، وهذا مذهب السلف رحمهم الله ..... ومنهم من يقول بالتأويل وهو مذهب الخلف.
- **قال ابن حجر في فتح الباري في صفة النزول**: ومنهم من أجراه على ماورد مؤمناً به على طريق الإجمال، منزهاً الله عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم،

ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب .... ومنهم من فصل بين مايكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين مايكون بعيداً مهجوراً فأول في بعض وفوض في بعض، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد. اهـ

وقال في موضع آخر عن تفصيل ابن دقيق العيد: وهو تفصيل بالغ قل من تيقظ له.

- **قال السيوطي في الإتقان**: وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها ... وذهبت طائفة من أهل السنة على أننا نؤولها على مايليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف.

- **وقال ابن حجر الهيتمي في المنهاج القويم**: وبالجملة فيجب على كل مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث ومشابهه من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كـ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ وغير ذلك مما شاكله أنه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالتها عليه سبحانه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً،

ثم هو بعد ذلك مخير إن شاء أولها بنحو ماذكرناه وهي طريقة الخلف، وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى.

وإن شاء فوض علمها إلى الله تعالى وهي طريقة السلف، وآثروها لخلو زمانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها.

فصل

- **إن الاتفاق حاصل بين أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية والحنابلة على أن التفويض للمعنى هو مذهب السلف**، وقد غلط ابن تيمية في جعله التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد، وإنكاره نسبة التفويض لمذهب السلف، وأن مذهبهم إثبات المعنى، وهذا خطأ منه على اعتقاد السلف.
- ويرده صراحة قول **الترمذي** في جامعه: وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم، وذكر القدم وما أشبهه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة، ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال: كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه اهـ
- فهذا يقتضي عدم التعرض لمعناها، وهو موافق لما رواه الخلال عن **أحمد**: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى.
- ويؤكد هذا المعنى مارواه البيهقي في الاعتقاد عن **ابن عيينة**: كل ماوصف الله من نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عليه.اهـ إذ التعرض للمعنى أمر زائد على مجرد التلاوة.

- وبهذا أخذ من جاء بعدهم وجعلوه مذهباً للسلف، وقرروه في عقائدهم.
- كقول **ابن حبان** في صحيحه: ومن زعم أن السنن إذا صحت يجب أن تروى ويؤمن بها من غير أن تفسر ويعقل معناها، فقد قدح في الرسالة، اللَّهُمَّ إلا أن تكون السنن من الأخبار التي فيها صفات الله جل وعلا التي لا يقع فيها التكييف بل على الناس الإيمان بها.
- وقول **البيهقي** في الاعتقاد: منهم من قبله وآمن به ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله.
- وقول **أبي المعالي الجويني** في العقيدة النظامية: وتفويض معانيها إلى الرب تعالى.
- وقول **أبي المظفر السمعاني** في تفسيره عند تفسير الاستواء: ونكل علمه إلى الله تعالى.
- **وقول البغوي** في معالم التنزيل: ويكل علمه فيه إلى الله عزوجل.
- وقول **القاضي عياض** في مشارق الأنوار: ويكلون علم ذلك إلى الله ورسوله ﷺ.
- وقول **الشهرستاني** في الملل والنحل: ووكلنا علمه إلى الله تعالى.
- وقول **ابن الجوزي** في التلبيس: وإنما الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها.
- وقول **ابن قدامة** في لمعة الإعتقاد: وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله.

وقال في ذم التأويل: بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها.

- وقول **أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي** في المفهم: والتحقيق أن يقال الله ورسوله أعلم، والتسليم الذي كان عليه السلف أسلم، لكن مع القطع بأن هذه الظواهر الواردة في الكتاب والسنة الموهمة للتجسيم والتشبيه يستحيل حملها على ظواهرها لما يعارضها من ظواهر أخر، كما قرره أئمتنا في كتبهم، ولما دل العقل الصريح عليه.
- وقول **النووي** في المجموع: لانعلم المراد بهذا، ولكن نؤمن به مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد، وله معنى يليق بالله تعالى.
- وقول **ابن حمدان الحنبلي** في نهاية المبتدئين: بل نكل علمه إلى الله تعالى.
- وقول **الشاطبي** في الموافقات: وترك الخوض في معانيها.
- وقول **بدر الدين الزركشي** في تشنيف المسامع: فمنهم من يفوض علمه إلى الله تعالى.
- وقول **ابن رجب** في فضل علم السلف على الخلف: من غير تفسير لها، وقوله: ولا خوضاً في معانيها.
- وقول **السيوطي** في الإتقان: وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها.
- وقول **ابن حجر الهيتمي** في المنهاج القويم: وإن شاء فوض علمها إلى الله تعالى.

فصل

في بيان من هم أهل السنة والجماعة

- **قال تاج الدين ابن السبكي في معيد النعم**: وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد يد واحدة إلا من لحق منها بأهل الإعتزال أو التجسيم، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول، ويدينون الله برأي شيخ السنة أبي الحسن الأشعري الذي لم يعارضه إلا مبتدع.

وقال: وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يد واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يحيد عنها إلا رعاع من الحنفية والشافعية، لحقوا بأهل الإعتزال، ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية فلم نر مالكياً إلا أشعرياً عقيدة، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ماتضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول، ورضوها عقيدة،

- **قال ابن عساكر في التبيين**: ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم.

- **قال مرتض الزبيدي في إتحاف السادة المتقين**: إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية.

وقال: وليعلم أن كلاً من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيراً لم يبدعا من عندهما رأياً ولم يشتقا مذهباً إنما هما مقرران لمذاهب السلف مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله صل الله عليه وسلم ..... فالانتساب إليهما إنما هو باعتبار أن كلاً منهما عقد على طريق السلف نطاقاً وتمسك وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدى به في تلك المسالك والدلائل يسمى أشعرياً وماتريدياً.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وتمت في الثالث من صفر سنة اثنين وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وأصلها ورقات كتبتها في سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية، ثم نظرت فيها وزدتها تقريرات يسيرة مستمدة من تحقيقات علماء السنة.